23 September 2011
Arabic

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية
الدورة الرابعة
جنيف، ٥-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً - جدول الأعمال المؤقت

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال
- ٣- جعل الاستثمار عاملاً مساهماً في التنمية: منظور السياسة العامة
- ٤- اعتماد التقرير

ثانياً - شروح جدول الأعمال المؤقت

البند ١

انتخاب أعضاء المكتب

- ١- يوصى بأن ينتخب اجتماع الخبراء رئيساً له ونائباً للرئيس - مقررًا.

البند ٢ إقرار جدول الأعمال

٢- يرد جدول الأعمال المؤقت للاجتماع في الفصل الأول أعلاه. وسيُتاح برنامج مفصل قبل موعد انعقاد الاجتماع بأسبوع.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت وشروحه TD/B/C.II/MEM.3/10

البند ٣ جعل الاستثمار عاملاً مساهماً في التنمية: منظور السياسة العامة

٣- قرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته السنوية الخامسة والخمسين المعقودة في عام ٢٠٠٨، اختيار موضوع الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية، على النحو التالي (انظر الوثيقة TD/B/55/9):

عرض مُجمل للاجتماعات الثلاثة السابقة

٢٨- سيقوم اجتماع الخبراء بتجميع النتائج التي خلُصت إليها الاجتماعات الثلاثة السابقة بغية طرح الدروس التي يمكن استخلاصها من أجل جعل الاستثمار عاملاً مساهماً في التنمية من منظور السياسة العامة، والدور الخاص الذي تؤديه الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وبالتالي فإن هذه الدورة الأخيرة ترمي إلى تلخيص عمل اجتماع الخبراء المتعدد السنوات من منظور السياسة العامة، واختتام دورة العمل المضطلع به بشأن هذا الموضوع في الوقت المناسب لعرضه على المؤتمر التالي. وبدل توقيت عقد الدورة الرابعة على أنها ستكون أيضاً بمثابة خطوة تمهيدية في اتجاه مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر - وبخاصة المداولات في إطار الموضوع الفرعي ٤ المعنون "النهوض بالاستثمار والتجارة وروح المبادرة الحرة وما يتصل بذلك من سياسات التنمية تحفيزاً لنمو اقتصادي مطرد يخدم التنمية المستدامة والشاملة" واجتماع المائدة المستديرة الوزاري الثاني المتصل بذلك الذي سيعقد في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٤- ولقد أصبح النظام الحالي لسياسات الاستثمار أكثر تعقيداً وتنوعاً وترابطاً مع مختلف مجالات السياسة العامة الأخرى. ونتيجة لذلك، يواجه المسؤولون عن رسم سياسات الاستثمار تحديات جديدة ومعقدة، على المستويين الوطني والدولي. وعلاوة على ذلك، أفضت الأزمات الاقتصادية والمالية التي حدثت مؤخراً إلى جعل مسألة كيفية إعادة تكييف السلطات التنظيمية للدولة في الاقتصاد تشكل محوراً من محاور المناقشات. كما كان هناك اتجاه عام لإعادة التوازن لسياسات الاستثمار. وبصفة خاصة، ما برح المسؤولون عن رسم

السياسات العامة يسعون إلى "حماية" الصناعات الحساسة، والأمن القومي، ويهدفون إلى تشجيع الاستثمار المسؤول. وي طرح إيجاد التوازن "الصحيح" بين تحرير الاستثمار والتنظيم تحدياً رئيسياً، وبخاصة في ضوء تزايد الهواجس إزاء الحماية في مجال الاستثمار. وعلى الصعيد الدولي، يواجه المسؤولون عن رسم السياسات العامة نظاماً معقداً على نحو متزايد يتألف من الآلاف من اتفاقات الاستثمار الدولية، والكثير من المفاوضات المستمرة، والآليات المتعددة لتسوية المنازعات. ثم إن النظام الحالي المُفَتَّت لعلاقات الاستثمار الثنائية والإقليمية، بالإضافة إلى الحالة الخاصة لمعظم البلدان النامية، وعدم وجود نظام استثمار متعدد الأطراف، يطرح تحديات إضافية، مما يتطلب الأخذ بنهج أكثر تنسيقاً إزاء اتفاقات الاستثمار الدولية.

٥- وسيطلب من الخبراء أن يناقشوا مجالات القضايا الرئيسية التي حددتها الأمانة مناقشة مستفيضة وأن يضيفوا إليها. ويطلب من الخبراء أيضاً تسليط الضوء على المجالات الأخرى التي هي موضع اهتمام والتي سينظر فيها مستقبلاً في هذا الصدد.

٦- وتيسيراً للمناقشات، ستعدُّ أمانة الأونكتاد ورقة قضايا بعنوان "الاستثمار من أجل التنمية: التحديات الراهنة على صعيد السياسة العامة". وبالإضافة إلى ذلك، يُشجَّع الخبراء على تقديم ورقات موجزة حول الموضوع قيد المناقشة. وستتاح هذه الورقات في الاجتماع بالشكل واللغة اللذين ترد بهما.

الوثائق

الاستثمار من أجل التنمية: التحديات الراهنة على صعيد
السياسة العامة TD/B/C.II/MEM.3/11

البند ٤

تقرير الاجتماع

٧- سيقدِّم تقرير اجتماع الخبراء إلى لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في دورتها التالية.